# الدولة الريعية و التخصيص السلطوي للريع النفطي: دراسة في دور النخب الحاكمة عربيا

# Rent State and Authoritative Allocation of Oil Rent: A Study in the Role of Arab Ruling Elites

**زريق حليمة[1]، هوادف عبد الله[2]**

[1]جامعة المسيلة، halima.zorig@univ-msila.dz

[2]جامعة المسيلة، houadef@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 202/09/01 تاريخ القبول: 2023/03/10 تاريخ النشر: 2023/04/01

**ملخص:**

قيام الدولة الحديثة كشكل من أشكال التنظيم السياسي المعبر عن الإرادة العامة للأفراد ارتبط تاريخيا بالصراعات الناشئة بين الجماعات المتباينة من حيث المصالح داخل المجتمع، وعلى نحوٍ وظيفي تكرس للنظام السياسي القائم في هذه الدول دور المسؤول عن عملية التخصيص السلطوي للقيم المادية واللامادية المتنازع عليها مجتمعيا. انطلاقا من سلطة الإلزام التي يمتلكها.

في النموذج العربي للدولة وتحديدا الريعية منها نجد أن هذا الطرح يشوبه العديد من الغموض، نتيجة الاختلالات التي تعاني منها بنية الدولة العربية الريعية، إذ أن القيمة المتنازع عليها هي الريع الاقتصادي لكن من يقوم بتخصيص هذه القيمة ليس النظام السياسي العربي، وإنما النخب الحاكمة التي تحتل مكانة رائدة في سلم الترتيب الهرمي لمجتمعاتها، لأنها صَادرت الحيز العام من الإرادة العامة، إلى الدرجة التي اختزلت الأنظمة السياسية فيها وتماهت معها. لذلك تأتي هذه الدراسة في محاولة لمعالجة إشكالية التخصيص السلطوي للريع داخل الدول العربية الريعية ودور النخب الحاكمة فيه.

**الكلمات المفتاحية:** التخصيص السلطوي، الدولة الريعية العربية، النخب الحاكمة العربية.

**Abstract:**

The establishment of the modern state as a form of political organization that expresses the general will of individuals has been historically associated with conflicts arising between groups that differ in terms of interests within society, and in a functional manner that devotes the existing political system in these states the role of the responsible for the process of authoritative allocation of socially contested material and immaterial values, based on the binding power it possesses.

In the Arab model of the state, specifically rentier ones, we find that this proposition is tainted with many ambiguities, as a result of the imbalances that the structure of the rentier Arab state suffers from, as the disputed value is the economic rent, but the one who allocates this value is not the Arab political system, but rather the ruling elites that occupy a leading position in the hierarchical order of its societies, because it confiscated the public space of the general will, to the extent that the political systems were reduced to it and being in accord with it.

Therefore, this study comes in an attempt to deal with the problem of the authoritarian allocation of rents within the rentier Arab countries and the role of the ruling elites in it

**Keywords**: authoritarian allocation, the Arab rentier state, the Arab ruling elites**.**

**المؤلف المرسل**: زريق حليمة، **الإيميل**: halima.zorig@univ-msila.dz

**مقدمة:**

كان لنتائج الانتشار الديمقراطي الكبير في نهاية الثمانينات من القرن العشرين، والاستثناء الذي شكلته المنطقة العربية بمُمانعتها للتحول إلى النظام الديمقراطي، دور في جذب اهتمام الدراسات السياسية إليها. والتي أخذت مسارين ركز أولهما على البعد الديني في تفسير سبب عدم تحول الدول العربية إلى الديمقراطية، أما ثانيهما فاتخذ من العوامل الاقتصادية مدخل تفسيري لحالة الممانعة هذه.

وكنتيجة للمسار الثاني انتشرت الدراسات السياسية التي أولت اهتمام أكبر بتأثير البعد الاقتصادي على المشهد السياسي خاصة في المنطقة العربية، نظرا للأهمية التي تثيرها عملية دوران الثروة في المجتمع الريعي العربي، وتأثيرها الذي يطال البنية السياسية للدولة إلى درجة تحويلها وإعادة إنتاجها في نسخة مختزلة وظيفيا في توزيع الريع المكتسب.

كما جعلت إيرادات هذا الريع النظام السياسي المستند عليها والمستثمر فيها قابل للاستمرار دون وجود حاجة فعلية إلى عملية سياسية حقيقية، مع استبدالها فعليا بشبكة من التفاعلات تتحرك سعيا لإقتناص أكبر قدر من الريع وإلى إدامة الوضع القائم، وهو وضع جعل من النظام السياسي العربي أكثر تماسكا وأقل عرضة للتغيير، رغم التناقضات التي تحملها ذاته من جهة والتهديدات التي تحملها البيئة العامة له من جهة أخرى.

تناقضات هذا الوضع تُحتم وجوب فهم عملية إعادة توزيع الثروة الريعية عبر مسارات التخصيص السلطوي لها، ودور هذه العملية في تحقيق وإدامة التوافقات بين المنتفعين من وجود النظام السياسي الريعي العربي، ويأتي في مقدمتهم النخب الحاكمة العربية.

**الإشكالية:** يجد الوضع الإشكالي الذي تعيشه النظم السياسي العربية ما يبرره في طبيعة الاقتصاد السائد فيها، حيث يعتبر نموذج الدولة الريعية مدخل مهم في تفسير الظاهرة السياسية العربية ذات البنية المركبة وهو ما سنعالجه وفق الإشكالية التالية: **كيف يتم التخصيص السلطوي للريع النفطي داخل الدولة العربية. وأي دور للنخب الحاكمة في هذه العملية؟**

**فرضية الدراسة:** سلوك النخب الحاكمة في المنطقة العربية يحدده سعيها للبقاء في السلطة وإدامة الوضع القائم، وتحقيقها لهذا الهدف ضمن حدود الدولة الريعية تأتى لها من خلال الاستثمار في محفزات الريع النفطي بصفتها المالكة والمحتكرة لعملية تخصيصه مجتمعيا.

**أهمية الدراسة:** تستمد هذه الدراسة أهميتها كونها تركز على أهم مداخل التحليل السياسي وهي الدولة والنظام السياسي والنخب الحاكمة وذلك ضمن حدود المنطقة العربية ذات الخصوصية المتمايزة عن باقي مناطق العالم، ولإرتباطها بالريع النفطي الذي كان ولازال ذو أهمية سياسية، ليس عربيا فقط بل وكذلك دوليا.

**أهداف الدراسة:** تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الجانب الاقتصادي الذي دعم احتكار النخب الحاكمة للسلطة، وشكل البيئة التي استثمرت فيها من أجل الإبقاء على الأنظمة السياسية التي يتم من خلالها حكمها.

## أولا:قراءة في الدلالات المفاهمية لمتغيرات الدراسة

### 1.التخصيص السلطوي كوظيفة للنظام السياسي.

من بين الأوائل الذين تحدثوا عن فكرة التخصيص السلطوي نجد"**دافيد ايستن**"في نظريته المسماة "**النظم**" لذلك لابد من فهم دلالات النظام السياسي عنده لتحديد معنى التخصيص السلطوي للقيم.

فلقد أحدثت الثورة السلوكية نقطة تحول في مسار تطور حقل العلوم السياسية، فبعد أن كان النظام السياسي يُعنى بدراسة القوة والسلطة وأنظمة الحكم، أصبح مع السلوكيين يعني التخصيص السلطوي للقيم المجتمعية. ويعد الاقتراب الذي طوره"**دافيد ايستن**" أحد إفرازات هذه الثورة. فقد جعل من النظام السياسي وحدة تحليل أساسية تتجاوز الحدود الرسمية للمؤسسات والدساتير السياسية إلى دراسة العملية التفاعلية بين مكونات هذا البناء وبينه وبين مختلف النظم الاجتماعية[1]ووحدة التحليل هذه تفترض أن تحليل الظواهر يحدث على مستوى النظام ككل كإطار أوسع للتحليل. من خلال التركيز على قضايا معينة كبيئة النظام وعوامل استمراريته، وكيفية توزيعه للقيم داخل المجتمع إضافة إلى أهدافه وكيفية تنفيذها.[2]

إن النظام السياسي عند "**دافيد ايستن**" هو نسق يتواجد في بيئة تحكمه علاقة تفاعلية معها حيث يأخذ منها مدخلاته ويُوجه إليها مخرجاته، وكأنه بذلك كائن حي مفتوح على بيئة مادية تنتج تأثيرات تتطلب من عناصر النظام السياسي الاستجابة لها. إذ أنه نسق من التفاعلات الديناميكية ذات الاتجاه المحدد وهو التخصيص السلطوي للقيم داخل المجتمع القائم فيه، ومن خلال فهم هذه العملية نستطيع أن نستشف الكيفية التي تتيح له البقاء والاستمرار في إطار بيئة تحمل الكثير من التحديات والضغوطات.[3] فنظرية النظم تعتبر نظرية محافظة تُستعمل في تفسير حالة الإستقرار وليس التغيير.

وذلك أن الاستقرار تضمنه قدراته الخاصة على التكيف، فهو دائما ما يسعى إلى ديمومته بناءا على الخصائص التي يمتلكها والتي تتيح له مواجهة متطلبات بيئته ذات المستويين المحلي والدولي. كما أن هذا النظام يستطيع تنظيم سلوكه الخاص من خلال ما يمتلكه من آليات و برامج لمواجهة كل مهددات وجوده واستمراره.[4] فهو نظام يمتلك العديد من الخصائص وهي:

-إذ أن النظام السياسي يمتلك السلطة العليا في المجتمع وبذلك فإن قراراته تكون ملزمة لجميع مكوناته.

-هذه السلطة تعطي للنظام السياسي قوة تأثير تفوق قوة أي نظام أخر دون أن يعني ذلك أن هناك انفصال بينه وبقية النظم الفرعية المشكلة لبيئته.[5]

ولدراسة أي نظام سياسي حسب اقتراب "النظم" لابد من التركيز على النقاط التالية:

**-حدود النظام**: فالنظام السياسي يوجد في بيئة عامة داخلية وخارجية إلا أن هناك حدود فاصلة بينه وبينها فصلا تحليليا لا ينفي علاقات التأثير المتبادل بينها.

**-بقاء النظام**: حيث أنه لدراسة النظام السياسي لابد من فهم الكيفية التي تتيح له البقاء على امتداد الفترات الزمنية من خلال التركيز على أساليب استقراره. والتي من بينها طريقة توزيعه للموارد المادية على أفراد المجتمع.

**-التكيف**:من خلال التأقلم والتكيف المرن بين النظام ومستجدات بيئته.

**-تحقيق الأهداف**: من خلال تحديد أهداف النظام وطريقة سعيه لتحقيقها.[6]

## 2.في معنى التخصيص السلطوي للقيم

لقد قدم "**دافيد ايستن**" نموذجه في مؤلفه "**النسق السياسي**"" **the political system**" وفق محددين رئيسين هما الجهاز السياسي من جهة وبيئته العامة من جهة أخرى، وتأسيسا على هذا النموذج يصبح للنظام السياسي وظيفة بث القيم بثا سلطويا على مستوى المجتمع الكلي. من خلال ترجمة قيم المجتمع في صورة قواعد عمل تأخذ صفة العنف المادي عند الضرورة، فيتولى إصدار القرارات ووضع السياسات التي يلتزم المواطنون بالامتثال لها بقوة الإكراه التي تتحقق له بما يمتلكه من أدوات للعنف.

هذا التخصيص السلطوي للقيم داخل المجتمع يتم من خلال عمليتين هما: **ديناميكية الحياة السياسية وميكانيكية صنع القرار السياسي**.

إذ أن عملية التخصيص السلطوي للقيم كوظيفة للنظام السياسي التي تكلم عليها"**دافيد ايستن**" تتحقق عن طريق مجموعة من العمليات الميكانيكية التي تمر بها مدخلات النظام السياسي ومخرجاته في سبيل إصدار قراراته،[7] فهذا النسق المفتوح يتلقى مدخلات من بيئته سواء كانت طلبات أو تأييد أو موارد مادية فتقوم الأجهزة الداخلية للنظام السياسي بمعالجتها وتحويلها إلى مخرجات في شكل استجابة لها، تأخذ صورها في القرارات والسياسات العامة ومختلف أقوال وأفعال النظام السياسي. هذه المخرجات التي تكون موجهة بشكل أساسي نحو بيئة النظام، ينتج على إثرها ردود فعل تُترجم مرة أخرى في صورة مدخلات جديدة. وهذه العملية تجعل النظام السياسي في حالة حركة دائمة.[8]و بالتالي فإن النظام السياسي في إطار معالجته مدخلات بيئته يعمل على تقدير وتعبئة الموارد التي يحتاجها على ضوء الإمكانيات المتوفرة لديه لتأتي بعد ذلك عملية تحويل تلك المدخلات من مطالب ودعم ومساندة داخل النظام السياسي إلى مخرجات تصطدم بالقوى المجتمعية التي تمنحها ردود فعل إما بالرفض أو القبول وهو ما يطلق عليه بالتغذية الاسترجاعية( Feedback) التي تضمن عودة ردود الأفعال في صور مدخلات جديدة وهذا هو مضمون فكرة حركية الحياة السياسية المستمرة عند "**دافيد أيستن**".[9]

**أما ميكانيكية عملية صنع القرار السياسي**: فتشير إلى أن القرار الذي يتخذه النظام السياسي يعني مجرد اختيار بديل بين عدة بدائل في إطار استجابته للمطالب المجتمعية، غير أن هذا الاختيار لا يعد سياسيا إلا إذا أحدث ذلك القرار تغيرا فعليا في بيئته، وبالتالي فالمخرجات ليست القرارات فقط وإنما هي القرارات المنفذة، فجميع مخرجات النظام هي قرارات سياسية وإن اختلفت طبيعة موضوعاتها ،كما أن عمل النظام السياسي لا يتوقف عند إصدار القرارات و تنفيذها بل كذلك في متابعة أثارها على بيئته.[10]

وضمن ما سبق التطرق إليه تتم عملية البث السلطوي للقيم، فتتضح ديناميكية هذه العملية. من خلال اعتبار النظام السياسي على أنه نسق تصبح الحياة السياسية ضمنه مجموعة النشاطات التي تصدرها القوى السياسية المتفاعلة فيما بينها تفاعل ميكانيكي، فهو جهاز حركي وليس مؤسسات رسمية فقط، إلا أن صفة الحركية الخاصة بالنظام ليست ذاتية وإنما مكتسبة من بيئته وما تحتويه من قوى مجتمعية ذات حركة موجهة نحو المشاركة في صنع القرار، انطلاقا من مصالحها التي تحركها باتجاه التأثير على النسق السياسي بغية

إشباع وتلبية احتياجاتها، مما يستوجب توافر ما يحتاجه النظام من موارد للاستجابة لتلك لمطالب المتزايدة، إضافة إلى معلومات وبيانات عن ردود أفعال البيئة والقيود الاقتصادية والقيمية التي تتبناها الجماعة.[11]

وتأسيسا عليه نستنتج أن النظام السياسي في حركية مستمرة من خلال دخوله في عمليات تفاعلية غير منتهية، هي بالأساس الأفعال وردود الأفعال التي يحدثها في بيئته، وبذلك فالقرار الصادر من هذا النظام لا يخضع لسيطرته التامة وإنما هو نتاج مشاركة مجتمعية في إطار عملية تفاعلية غير منتهية.[12]

التخصيص السلطوي للقيم كوظيفة للنظام السياسي لابد أن يفهم ضمن منطق احتكار الاستخدام المشروع للإرغام المادي، فهذه الخاصية هي محك التميز بين هذا النظام وبقية الأنظمة الفرعية حسب" **جابرئيل ألموند**" فنتائج التخصيص لا تكون ملزمة لأفراد المجتمع دون صفة الإكراه التي يحوزها هذا النظام. فحسب"**روبرت دال**" العلاقات الإنسانية التي تشكل ماهية النظام السياسي ترتبط بدرجة أكبر بالقوة والسلطة.[13]

## ثانيا: الريع النفطي: الاقتصاد السياسي للدولة العربية

قبل الحديث عن الدلالات الاصطلاحية للريع لابد من الإشارة لنقاط التالية:

-إن توصيف الدولة الريعية من المصطلحات الحديثة الذي طور للتعامل مع نموذج معين من الدول التي برزت على الساحة الدولية بعد الطفرة النفطية في سبعينيات القرن العشرين رغم أن مصطلح الريع قد أستعمل منذ القدم من طرف الاقتصاديين.

-لا يمكن اعتبار الريع عامل سلبي بحد ذاته في معادلة الحياة السياسي. ولكن قد يكون كذلك عند توافر نموذج معين من الدول، أي أن التأثيرات السلبية للريع تحددها طبيعة قوة الدولة من عدمه لذلك توجد دول غنية بالنفط لكنها ليست ريعية مثل الولايات المتحدة الأمريكية والنرويج.

-الريع النفطي يكتسب خصوصية في المنطقة العربية عن غيرها من المناطق نظرا لطبيعة الدولة الفاقدة للشرعية الهشة والضعيفة.

-الريع له عدة أنواع حسب مصدره إلا أن ما نركز عليه في هذه الدراسة هو الريع النفطي نظرا لأهمية النفط اقتصاديا وسياسيا وحجم إيراداته الضخمة.

## 1.في الدلالة الاصطلاحية لمفهوم الريع

يعتبر"**ادم سميث**" من الاقتصاديين الأوائل الذين تطرقوا إلى قضية الريع عند تفريقه عن صور الدخل الأخرى كالأرباح والأجور، حيث اعتبره الدخل الذي يحصل عليه الفرد حصدا دون زرعا، أي أنه الدخل الذي يغيب عنه الجهد والعمل في تحصيله.فلا يكون نتيجة لعملية إنتاجية.

وقد ترادف مصطلح الريع مع دخول الأملاك العقارية وظل استعمال الريع بهذا المعنى حتى نهاية النصف الأول من القرن العشرين، أين أثبت الاقتصادي "**ألفريد مارشال**" أن هذا المفهوم أوسع من دخل أملاك الأرض إذ يعني حسبه الفرق الحاصل بين نفقة الإنتاج وبين ما يحصل عليه البائع من بيع السلعة النهائية وبذلك أصبح معنى الريع ينصرف إلى الفرق الناشئ بين ما يحصل عليه البائع وبين الحد الأدنى الذي كان مستعدا للحصول عليه.

ليضيف "**دافيد ريكاردو**" فيما بعد معنى آخر له حيث اعتبر أن الريع يمكن أن يُستخدم للدلالة على جميع الدخول الناجمة عن الهبات الطبيعية كالمناجم والمعادن والنفط.[14]

وكما ذكرنا سابقا فإن فترة ازدهار هذا المفهوم كانت بعد سبعينيات القرن العشرين، من خلال ارتباطه بالطفرة النفطية التي شكلت السمة البارزة للدول العربية في تلك الفترة، خاصة وأنها أعقبت سياسة الحضر الذي مارسته هذه الدول على القوى الكبرى المستهلكة للنفط كأول مرة يتم فيها رفع أسعار هذه المادة الهيدروكربونية من جانب الدول المنتجة وليس المستهلكة، رغم أن حقيقة رفع الأسعار في تلك الفترة دارت حولها الكثير من الشكوك.

**-في المعنى اللغوي للريع**: قد ذُكر مصطلح الريع في القرآن الكريم بمعنى المكان المرتفع وذلك في قوله تعالى في الآية 128 من سورة الشعراء "أَتَبْنُونَ بِكُلِّ رِيعٍ ءَايَةً تَعْبَثُونَ".

-أما في اللغة الانجليزية فكلمة **Rent** تستخدم كمرادف لكلمة الريع إلا أن "**دفيد ريكاردو**" استعمل كلمة **Royalty** الإتاوة أو حصة مالك الملك.[15]

**-في المعنى الاصطلاحي للريع**: في التحليل الماركسي نجد "**كارل ماركس**" أول من استعمل مصطلح الرأسمالية الريعية في إشارة منه لظاهرة اقتصادية واجتماعية تتعلق بطبقة رأسمالية غير منتجة اقتصاديا مصدر رأس مالها امتلاك العقارات والأراضي، حيث ذكر في كتابه "**رأس المال**" أن الاقتصاد الريعي يقوي علاقات القرابة والعصبية عكس التشكيلات الاجتماعية الرأسمالية التي تسيطر فيها علاقات الإنتاج.[16]

أما "**دافيد ريكاردو**" فقد تطرق إلى معنى الريع التفاضلي من خلال مقارنته لظروف الإنتاج في إنجلترا وأمريكا، حيث أن اختلاف خصوبة الأرض واختلاف الأساليب المعتمدة في استغلالها تؤدي إلى إنتاج محاصيل بتكاليف إنتاج مختلفة. ولأن سعر السلعة يتحدد على أساس التكلفة الأعلى فان هذا الأمر يُكسب أصحاب الأراضي الأكثر خصوبة ريعا تفاضليا، نظرا لأن تكلفة الإنتاج أقل من السعر المرتفع الذي حدد على أساس تكلفة الإنتاج المرتفعة في الأراضي الأقل خصوبة.[17]

وعموما فإن الريع في النظرية الاقتصادية هو الدخل المتأتي من عامل طبيعي نتيجة الخصائص الفنية التي يمتلكها.[18] لا تتساوى فيه تكلفة الإنتاج المنخفضة والمنفصلة عن العملية الإنتاجية مع سعره المرتفع. والذي يتحدد نتيجة مميزات ذاتية لمصدره مثل سعر النفط الناشئ من أهميته في الصناعة العالمية إضافة إلى كونه مادة ناضبة ليس لها بديل حالي.

كما استقر للريع نظرة سلبية في الفكر الاقتصادي، فكل التيارات الفكرية من الليبرالية إلى الاشتراكية انتقدت الريع وأكدت على الدور السلبي للطبقة الريعية اجتماعيا على اعتبار أنها عناصر غير منتجة مجتمعيا.[19]

## 2.مفهوم الاقتصاد الريعي

كما سبق وأن أشرنا فإن للريع مفاهيم متعددة نتيجة المراحل التطورية التي مر بها، إلا أنه بقي محافظ على جوهره مع تعدد أشكال ظهوره وهو يدل على الدخل غير الناتج عن العمل فعند "**ابن خلدون**" الريع يعني الكسب المتميز عن الرزق لأنه لا يتطلب جهدا في تحصيله.[20]وتنسحب هذه الماهية للريع على الاقتصاد الذي يسيطر على هياكله مثل هذا النمط من الكسب، فيضعه بشكل مضاد أمام نوع آخر من الاقتصاد هو الاقتصاد الإنتاجي.

فيما يعرف "**جورج قرم**" هذا الاقتصاد بأنه حصر النشاط الاقتصادي في قطاعات ذات أرباح كبيرة دون أن يكون لصاحب الريع نشاط إنتاجي يقابل ذلك الريع، وسواء أكان ذلك فردا أو دولة فالريع الاقتصادي يعني أن للدولة مصدر ا رئيسيا للدخل ذو منشأ طبيعي ليس بحاجة إلى آليات إنتاج معقدة لتحصيله. وتكون السلطة الحاكمة هي المحتكر الوحيد لملكيته ومشروعية توزيعه. وهو ما ينطبق على الكثير من الدول العربية التي سيطر فيها النفط على مصادر الدخل بشكل شبه كلي. وفي تصنيف للبنك الدولي حدد أن الاقتصاد الريعي هو الاقتصاد الذي يكون فيه إنتاج المحروقات أكثر من 10% على أقل من الناتج الداخلي.[21]

وعليه فالاقتصاد الريعي والنفطي على وجه التحديد هو الاقتصاد الذي يتشكل فيه الدخل من بيع سلع غير إنتاجية في الأسواق الخارجية وهو النفط. ولهذا الاقتصاد العديد من الخصائص منها:

-الاعتماد على عائدات النفط كأهم نشاط اقتصادي في السياسة الاقتصادية.

-غياب الروابط الإنتاجية وهيمنة محفزات الخزينة العمومية كمحرك للاقتصاد الوطني.

-هيمنة الدولة على ملكية عائدات النفط وسبل التصرف بها.[22]

-قد لا يكون الريع المصدر الوحيد للدخل لكنه المصدر الأساسي.

-هذا الريع لابد أن يكون أصله خارجي بالنسبة للاقتصاد أما الداخلي فما هو إلا تحويل للمدفوعات.

- من يشارك في توليد الريع هم أقلية من السكان في حين أن الأغلبية لا تشارك لا في إنتاجه ولا في توزيعه.[23] أما من يحصله ويتولى تخصيصه فهم قلة قليلة.

### 3.للريع الاقتصادي عدة أنواع:

يمكن تصنيف الريع على حسب الجهة التي ينشأ منها إلى: ريع داخلي وريع خارجي

فأما بالنسبة **للريع الخارجي** فيتمثل في بيع مواد خام في السوق العالمي مثل النفط والغاز، حيث ينشأ من الفرق الحاصل بين تكلفة إنتاجها وسعر بيعها، وكذلك ريع المعادن وريع الممرات وخطوط النقل الاستراتيجية وريع السياحة وريع تحويلات المغتربين في الخارج وريع المساعدات الخارجية.

أما **الريع الثاني** أي **الداخلي** فيتمثل في ريع السيادة والخدمات التابعة لأنشطة الدولة وريع المضاربات المالية. في حين أن هناك من يقسم أنواع الريع إلى ثلاث مستويات.

**أ): الريع الطبيعي** والذي يتمثل في المقابل المالي لبيع الموارد الطبيعية المتوفرة في محيط الدولة كالنفط والمعادن.

**ب): الريع الاستراتيجي** الناشئ عن موقع الدولة كإمتلاكها طرق تجارية أو الإشراف على الممرات المائية.

**ج): الريع التحويلي** وهو ما تحصل عليه الدولة من معونات وهبات خارجية سواء من دول أو منظمات دولية.[24]

### 4.مفهوم الدولة الريعية

تعتبر هذه الدولة المرحلة المتطورة للاقتصاد الريعي فهذا المفهوم من المصطلحات الحديثة الذي طُور للتعامل مع نماذج الاقتصاد السياسي للدولة، في إشارة إلى الدولة التي تتلقى ريوعا ضخمة خارجية سواء من

أفراد أو شركات أو دول أجنبية، حيث أن هذه الدولة تتمول أساسا من عائدات الخارج، فمداخيلها ليست محصلة لعملية إنتاجية وفي هذا المجال يرى **"لينين"** أن الدولة الريعية هي الدولة الرأسمالية الطفيلية المتفسخة حيث أن هذا النموذج يكون له تأثير على كافة الأوضاع العامة للدولة. وإذا توقفنا عند الاتجاهات النظرية التي تناولت موضوع الدولة الريعية نجدها تنقسم إلى ثلاثة اتجاهات.

-**الاتجاه الأول:** فبقي تحليله اقتصاديا بحت حيث ركز على التأثير السلبي للريع النفطي على التنمية الاقتصادية.[25]

**-الاتجاه الثاني:** وهنا أكدت الكتابات السياسية أن للثروة الريعية النفطية دور في إعاقة الديمقراطية من حيث هما ثنائية لا يمكن اجتماعهما، فحسب "**مايكل إل روس**" كلما زاد حجم الريع النفطي في الدولة قل احتمال تحولها إلى ديمقراطية، وبخاصة في الدول التي لم تعرف التقاليد الديمقراطية من قبل.[26]

-فيما ذهب **الاتجاه الثالث** والذي اتخذ من نموذج الدولة الريعية مدخل لتفسير حالة الممانعة التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط أمام الموجة الديمقراطية مثل"**صموائيل هنجتغتون**" الذي أكد على دور النمو الاقتصادي القائم على قاعدة تصنيع عريضة في إحداث عملية التحول الديمقراطي، إلا أنه يستثني من ذلك الثراء النفطي الذي كان سببا في تجاوز هذه الموجة للدول العربية، لأن تلك العائدات تعود ملكيتها للدولة وهو ما يعزز سيطرة بيروقراطية الدولة وفي المقابل ينخفض اعتمادها على الضرائب التي تحفز مطالب الأفراد بالمشاركة في الحياة السياسة.[27]

وبالعودة إلى تطور هذا النموذج نجد من أبرز المساهمين في تطوره الاقتصادي الإيراني **"حسين مهدوي"** حيث أن تفسيره لحالة الدولة الريعية يقوم على مسلمتين.

**-**الدولة الريعية ذات مصدر تمويلي غير الضرائب وهي بذلك ذات استقلال واضح عن المواطنين ومطالبهم بمشاركة السلطة.

-تنتهج الدولة الريعية سياسة توزيعية وليس سياسة إنتاجية وهو ما يؤدي كنتيجة لها إخراج المواطنين من الحيز السياسي ويثبط مطالبهم وتأثيرهم على عملية إدارة الشأن العام ومن ثم المطالبة بالديمقراطية.

وبناءا على المسلمتين السابقتين فإن الدولة الريعية حسب**"حسين مهدوي"** هي الدولة التي تعتاش على عائدات ليس مصدرها الإنتاج، بل هي كل عائدات خارجية ناجمة عن بيع المورد الخام أو تقديم الخدمات الاستراتيجية.[28]

عربيا نجد"**عزمي بشارة** "يرى بأن النقطة الفاصلة في قضية الريع هي في انفصال الدولة عن المجتمع، كنتيجة مرتبطة بالطبيعة الخارجية لعائدات الدولة الريعية، عكس الدولة التي تعتمد على الضرائب فالمجتمع هنا يكون مستقل عن الدولة لكنه متفاعل معها وهي مضطرة للتجاوب مع مطالبه.[29]

في حين أن الاقتصادي"**حازم الببلاوي**" يعتبر الدولة الريعية هي الدولة التي يتم دفع ريعها من قبل الجهات الخارجية الفاعلة إلى الحكومة مباشرة، ولا يشارك إلا العدد القليل في إنتاجه وتتولى الحكومة وحدها عملية توزيعه على أكثرية أفراد المجتمع، وبالعودة إلى الحالة العربية نجد أن معظم الدول العربية المصدرة للنفط تتجسد فيها دلالات هذه الدولة، حيث أن مساهمة العائدات النفطية لها نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي.

ويوسع "**الببلاوي**" مفهوم الدولة الريعية ليشتمل المجتمع الريعي بإضافته للعامل الثقافي وما يسميه "**العقلية الريعية**" التي من نتائجها كسر العلاقة بين مفهوم العمل ومفهوم المكافئة، فالعوائد في الدولة الريعية تصبح غير متوقعة وليست محصلة لعمل شاق وهو ما يضفي على الوضع الاقتصادي طابع انتهازي ينتهجه المواطنين في تفاعلهم مع النظام السياسي.[30]

وبعيدا عن التحليل السابق للدولة الريعية يتبنى"**محمد عبيد غباش**" تحليل اقتصادي لهذه الدولة فيرى بأن النفط يعتبر مادة هيدروكربونية ليست إلا ريع إيجاري ولا يمكن اعتبارها جزءا من الأصول الرأسمالية المملوكة للدولة.[31]

إن الريع كأهم متغير اقتصادي يظهر في عدة خصائص تتميز بها الدولة الريعية في المنطقة العربية عن غيرها من خلال:

-ارتفاع معدلات الإنفاق الحكومي كصورة من صور التوزيع الريعي دون الحاجة لفرض الضرائب.

-ضعف هيكل الإنتاج المحلي خارج القطاع النفطي.

-ارتفاع أهمية الصادرات الريعية التي تصل إلى أكثر من 80% من الموازنة العامة في مقابل انخفاض أهمية الصادرات الأخرى.

-الاعتماد على الريع الخارجي كمصدر أساسي للدخل وانخفاض المساهمة المجتمعية في تكوينه.

إن الخصائص السابقة توصلنا إلى فكرة مفادها أن الدولة الريعية في المنطقة العربية تنفرد بهيكل إنتاجي ضعيف نتيجة الاعتماد الشبه التام على الريع، إضافة إلى استفراد فواعل السلطة بالثروة النفطية وتوزيعها بشكل غير عادل على أفراد المجتمع أو بالأحرى بين النخبة الحاكمة وبين الطبقة المحكومة.

## ثالثا:النخبة الحاكمة عربيا ضمن حدود الدولة الريعية

### 1. السياقات المعرفية لظهور مصطلح النخبة الحاكمة في العلوم السياسية

ظهرت الكتابات المتعلقة بالنخبة كرد فعل عن التحليل الطبقي الذي جاء به "**كارل ماركس**" لذلك يبدو تأثير النقد الذي وجهته الماركسية للفكر الليبرالي واضحا في كتابات النخبة. فكلاهما يركز على انقسام المجتمع إلى تكوينات تراتبية، كما أن العلاقة بين هذه التكوينات قائم على نمط من الصراع وبالتالي ففهم طبيعة هذه التكوينات والعلاقات القائمة بينها مدخل مهم في فهم العملية السياسية.[32]

تبعا لما سبق ظهر مفهوم النخبة الحاكمة في القرن 19 على يد مجموعة من المفكرين أمثال"**فلفريد باريتو**" ففي كتابه "**العقل و المجتمع**" رفض فكرة الديمقراطية القائمة على مبدأ المساواة بين أفراد المجتمع لأنه يتنافى مع الحقيقة، فأفراد المجتمع متباينين من حيث المميزات والقدرات، إذ يندرج الأفراد في مرتبتين هما المرتبة السفلى ويطلق عليها اللانخبة والمرتبة العليا ويطلق عليها النخبة والتي بدورها تنقسم أيضا إلى الأفراد الذين يتولون إدارة الشأن العام في المجتمع وهم ما يطلق عليهم النخب الحاكمة سوءا كان ذلك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وفي المقابل توجد النخب غير الحاكمة التي تظم باقي أفراد المجتمع.

وغير بعيد عن فكرة "**باريتو**"استخدم "**موسكا**" مصطلح الطبقة الحاكمة للدلالة على نفس الفئة. وتحت تأثير التحليل الطبقي الماركسي رأى بأن الديمقراطية تُصادرها أقلية هي الطبقة السياسية التي تسيطر على السلطة، فسلطة الناخبين تنتهي بانتهاء العملية الانتخابية وبالنتيجة تُحتكر السلطة من طرف الأقلية التي تفرض منطقها على الأغلبية المنتخِبة.[33]

### 2.في معنى النخبة الحاكمة

يعرفها" **هارولد لاسويل**" في كتابه "**السياسة العالمية وانعدام الأمن الشخصي**" بأنها القلة التي تحصل على الجزء الأكبر من أي قيمة ومن أي قوة في الجماعة لذلك لابد من الاهتمام بدراسة النخب في المجتمع وفق مجموعة من المحددات كالتكوين الاجتماعي والشخصي والنفسي لها.[34]

ومع أن الكتاب الذين نظّروا للنخبة أمثال "**باريتو**" و"**موسكا**" و"**سان سيمون**" اتفقوا على أن لكل مجتمع نخبة حاكمة تحكمه. تتميز عن نخبة أخرى هي النخبة المحكومة، إلا أنهم اختلفوا حول الأساس الذي تقوم عليه هذه النخبة.[35]

فنجد أن "**باريتو** "ميز بين نوعين من النخب أولها النخبة الحاكمة وهي التي تمارس الحكم بشكل رسمي أو غير رسمي، وثانيهما هي النخبة المحكومة تتمتع بصفات النخبة الأولى لكنها لا تمارس الحكم ومعًا يشكلان الطبقة العليا في المجتمع، في حين يشكل بقية أفراد المجتمع اللانخبة وفي هذه النقطة يثير "**باريتو**"فكرة وجود نوع من الصراع بين النخبة وبقية الأفراد أي بين الأقلية الحاكمة و الأغلبية المحكومة التي تفقد مؤهلات ممارسة السلطة.[36]

ولإستحالة أن يحكم الشعب نفسه بنفسه كان انقسام المجتمع إلى نخب متمايزة من حيث المكانة التي تحتلها في سلم السلطة أمر طبيعي تشهده كافة الأنظمة السياسية. إلا أن طبيعة النخبة الحاكمة تتحدد وفقا للنظام السياسي السائد في الدولة، وبالعودة إلى الحالة العربية نجدها نظم سياسية مغلقة تقتصر على حدود فئوية ضيقة تحتكر ممارسة السلطة فيها، كما أنها مفصولة عن البناء الاجتماعي الذي تنتمي إليه بفقدانها لشرعية تمثيله، وافتقارها للتعددية السياسية الفعلية الضامنة لجعل عملية إدارة الشأن العام عملية مجتمعية، وهو ما يجعل منها نظم سياسية تقليدية تتحول الحياة السياسية فيها إلى مجال خاص لا حدود فيه بين السلطة والنظام السياسي وحتى الدولة.[37] فحصيلة التجارب السياسية المتعاقبة على الدولة العربية لم تنجح في إقامة نظام سياسي عقلاني قادر على مواجهة التحديات الداخلية والخارجية، وذلك بسبب الأزمة البنيوية التي تشهدها هذه الأنظمة على كافة الأصعدة، وهو وضع جعل شرعيتها محل تشكيك.[38]

تاريخيا يمكن التمييز بين صنفين من النخب الحاكمة ضمن حدود المنطقة العربية، الصنف الأول تمثله نخب ذات حدود تقليدية تحددها الانتماءات العصبوية، كالعائلة أو العشيرة أو القبيلة وتتجسد في غالبية دول الخليج العربي، كما قد يحددها نسبها الشريف مثل المغرب والأردن، وقد يتشكل هذا النوع من النخب على أساس المذهب مثل سلطنة عمان، وبقليل من الاختلاف يؤدي نظام المحاصصة ذو الأساس الطائفي إلى تحديد معالم طبقة حاكمة عربيا مثل ما حدث في لبنان والعراق.[39]وهذا النوع من النخب باستثناء لبنان

والعراق نجده في النظم السياسية العربية الوراثية حيث ممارسة السلطة حكر على العائلة المالكة ومن يواليها وبالتالي هي نخب يسهل تحديدها ومعرفتها.

وأما النظم السياسية الجمهورية فأخذت السيطرة النخبوية مسارين الأول كان بعد قيام دولة الاستقلال وهي المرحلة التي آل فيه الحكم إلى نخب ذات انتماءات أرستقراطية مدنية تقليدية، كان لدورها في عملية التحرر من الاختراق الاستعماري وعلاقاتها السلمية بالمستعمر أثناء مفاوضات الاستقلال سببا في احتلالها سلم السلطة، وفي خطوة لاحقة تم الانقلاب على هذه النخب من قبل المؤسسة العسكرية أو عناصر راديكالية في الحزب الواحد. وهكذا تشكلت توليفة حاكمة بشقيها العسكري والمدني احتكرت كسابقتها ــ التقليدية ــ المجال العام للدولة.[40] ويسود هذا النمط الدول غير الوراثية كالجزائر وتونس ... وبعكس سابقتها يصعب تحديها ومعرفة من يمثلها.

وكلا الصنفين السابقين يشكلان نمط من النخب الحاكمة يتميز بحدوده الضيقة في تمثيل الحياة السياسة، إضافة إلى ذلك أنه شديد الانغلاق فالتجديد في هذه النخب يكاد ينعدم ما يجعله في استقلالية كبيرة عن المجتمع وهذا طبيعي لأن هذه النخب لم تنشأ عن تمثيل شرعي.[41]

## رابعا: التخصيص السلطوي للريع بين النخب الحاكمة والنظام السياسي داخل الدولة العربية

### 1. مُصادرة النظام السياسي وانحراف المسار الوظيفي للنخب الحاكمة عربيا

حسب "**ميشلز**" فإن كل بناء اجتماعي يتضمن حكم صفوة، فالكفاح من أجل الديمقراطية ما هو إلا صراع بين النخب من أجل حيازة السلطة، و إلى جانب منظري النخبة ربط بين الأفراد ومصطلح القوة حيث أن النخبة هي مجموعة أفراد يتحكمون بالقوة داخل المجتمع،[42] هذا الطرح يجد ما يصوغه حيث يذكر البعض أن البيانات المتوافرة حول النظم الحاكمة غير الغربية تفوق البيانات المتوافرة عن القواعد الشعبية وحتى أن سلوك النخبة داخل تلك المجتمعات يكون أهم بكثير من سلوك جماهيرها.[43]

وفي نفس السياق يرى "**جيمس بيرنهام**" أن السياسة ماهية إلا كفاح وصراع من أجل الحصول على القوة لأن من يسيطر على وسائل الإنتاج هو من يسيطر على المجتمع، لذلك حسبه فإن معرفة الطبقة الحاكمة يتوقف على معرفة من يتحصل على أعلى الدخول.[44] وبذلك فإن موقع النخب الذي تحتله في المجتمع مرتبط بحيازتها للقوة والنفوذ والذي يرافقه مكاسب اقتصادية يتحدد حجمها حسب طبيعة النظام السياسي القائمة فيه.

بناءا على ما سبق يميز"**ميشيل شاتيلوس**" بين نمطين من الاقتصاد الذي يمكن أن يسود في الدولة حديثا أحدهما إنتاجي وآخر تداولي. ويعتبر الاقتصاد الريعي الصورة المثالية لهذا النمط الأخير، وحسبه في ظل هذا النمط الأفراد والجماعات وحتى الدولة يتنافسون من أجل السيطرة على الريع، فالدولة الريعية مصدر لتداول الدخل وليس لإنتاجه،[45] وعليه فإن الجهة التي تسيطر على عائداته المالية هي التي تملك آليات توزيعه على كافة المجتمع بطريقة تعظم من مكاسبها.

في الدولة الحديثة ذات الأنظمة الديمقراطية يكون المجال السياسي فيها حديث بشكل يضمن مأسسة السلطة دون احتكارها، وفق آليات ضامنة لتمثيل تلك السلطة للإرادة العامة. فتصبح عملية التخصيص عملية شفافة يقوم بها النظام السياسي، بينما في الدولة الريعية العربية يغيب عنها مثل هذا المجال السياسي، حيث تتماهى السلطة السياسة مع النخبة الحاكمة المحتكرة لها، ويصبح من الصعب بمكان فصل الحيز الخاص لهذه النخب عن الحيز العام للدولة. وعليه فإن من يقوم بعملية التخصيص هي النخب الحاكمة بصفتها المتلقي المباشر لهذه العائدات.

إن المحدد الرئيسي في تصنيف النخبة الحاكمة من النخبة المحكومة في المنطقة العربية يتحدد أساسا وفقا لعامل توزيع الثروة في المجتمع، وهو الجانب الذي ركز عليه "**فالفريد باريتو**" في كتابه "**محاضرات في الاقتصاد السياسي**"وكذلك في كتابه"**النظم الاشتراكية**" فحسبه إذا كان الناس تمايزوا من خلال المقدرات الذهنية فإن هذا التمايز يجد مدلوله في المنحنى التوزيعي للثروة، وما الطبقة العليا في المجتمع إلا الطبقة الأغنى.[46] فالنخبة الحاكمة عربيا هي النخب المالكة للثروة والأغنى في المجتمع.

لذلك فإن نتيجة امتلاك النخبة للموارد المالية ينشأ أهم تطور لها والذي يكمن في تتبعها للسلطة وعملها على توجيهها وإدارة شؤون الدولة، وبذلك يتشكل مصطلح نخبة السلطة فالتمايز في توزيع الثروة ينشأ عنه تمايز في توزيع السلطة، وبالتالي تصبح النخبة الحاكمة مجموعة الأفراد الذين يتميزون بقدراتهم المادية والاجتماعية التي تمكنهم من ممارسة السلطة وإدارة شؤون المجتمع. وعندما تحصل هذه السيطرة فإن أفراد هذه النخبة يوجهونها لتوزيع العوائد بشكل يعزز دائما مكانتها ويدعم قوتها.[47] في النموذج الريعي العربي تزداد هذه السيطرة كون أن العوائد ضخمة والنخب الحاكمة متلهفة لأي توزيع قيمي للريع وتعطي استجابتها الايجابية له.

ومن السهل أن نحدد عناصر النظام السياسي وحدود وطبيعة كل عنصر منه في الدول الديمقراطية إلا أنه من الصعب القيام بهذه العملية في نظم الدولة العربية ذات الاقتصاد الريعي، حيث أصبح النظام السياسي وحتى مؤسسات الدولة بأكملها تحت سيطرة النخب الحاكمة فيها.[48]

وهذا يقودنا إلى الحديث عن أكبر مشكلة للريع التي تكمن في الجهة المستقبلة له، فالإيرادات الريعية تؤول مباشرة للنظام السياسي الذي تحتكر مجاله النخب الحاكمة ذات الحدود الضيقة، هذه العملية تخلق نخب حاكمة ثرية في مقابل مجتمع فقير،[49]ويفتح المجال للتأثير المتفرد لتلك النخب على الحياة السياسية في الدولة الريعية العربية، وهي نخب ذو توجه براغماتي يسيطر على سلوكها السياسي الذي يمكنها من الأحكام على آليات إعادة إنتاج الهيمنة والسيطرة. ويغذيها اندفاعها نحو الاستحواذ على الريع بشكل يجعل من هذه النخب الحاكمة حاجز ممانعة أمام الديمقراطية بل عكس ذلك تصبح مولدة للاستبداد والتسلط.[50]

**2.الآليات النخبوية في توزيع الريع النفطي داخل المنطقة العربية**

إن الدولة العربية الريعية دولة توزيعية وليست إنتاجية هذه الصفة تفكك أهم معاني العقد الاجتماعي في الدولة الحديثة، الذي يصبح فيه الطرف المدني الممثل للمجتمع خارج إطار الحيز السياسي في مقابل طرف حاكم تتجسد فيه الدولة.[51] واستنادا على هذه الوظيفة تصبح القلة هي المسؤولة عن توليد الثروة مما يعني أن النظام السياسي المستحوذ على الريع قابل للاستمرار حتى بغياب العملية السياسية في ظل قيام تحالفات تقليدية تدعمها عمليات توزيع الثروة الريعية،[52] والقائمة على أسس ومعايير سياسية ما يسمح بخلق ترابط وثيق بين السلطتين السياسية و الاقتصادية ، بشكل يؤدي إلى نشوء شبكات زبائنية منتفعة من هذه العملية حقها في الحكم لا يفصل عن حقها في المال وبدل أن تقود الثروة النفطية إلى فعالية أكثر في إدارة شؤون الدولة فهي تنشئ مزيدا من تمركز السلطة في يد النخبة الحاكمة.[53]لأن هذه النخب تهتم بتوزيع تلك الثروة بشكل يعظم مصالحها كون ما تمنحه من إرادات ريعية رغم اختلاف طريقة منحه من إنفاق عام إلى رشاوي سياسية فهي تبقى اقل مما تحصل عليه من امتيازات وتأييد سياسي ومدفوعات نقدية.[54]

ولأن استمرار النخب الحاكمة في الدول العربية الريعية يكون بأداتين هما: القمع وتوزيع الريع يبقى استعمال الأداة الأولى مرهون بأدائها الاقتصادي، أي أنه كلما تمتعت بإيرادات ريعية هائلة كلما قل استخدامها لأداة القمع، وتبقي على أداة التوزيع قيد الخدمة متى توفرت لها سيولة مالية تكفيها للإيفاء بالتزاماتها. التي تأخذ عدة أشكال.

وبالتالي ما يميز هذه الإرادات أنها تمنح النخب فرصة للإنفاق على الأتباع والموالين ولإسكات المعارضين لها، حتى أنها تستطيع منع تشكل فئات اجتماعية مستقلة خاصة في الجانب المالي تطالب بالحقوق السياسية وهنا نتحدث اقتصاديا عن اختفاء الطبقة البورجوازية واجتماعيا عن منظمات المجتمع المدني.[55]

وتشهد درجة الإنفاق نسبا عالية أثناء العمليات الانتخابية، وان كان هناك تحفظ على نزاهتها إلا أن النخب الحاكمة داخل الدولة العربية الريعية تزيد من نسب الإنفاق وتخفض الضرائب بغرض شراء الولاء السياسي.[56]

وعليه فالتخصيص السلطوي للإيرادات الريعية لا يتم عشوائيا، وإنما يتم توزيعه من طرف النخب الحاكمة لكل فئة على حسب ثقلها النسبي في التكوين الاجتماعي والسياسي للمجتمع وقدرتها على تهديد الوضع القائم،[57]وأمام الإرادات الضخمة المتوفرة للنخب الحاكمة يصبح من السهل عليها الإنفاق على مختلف فئات المجتمع وتخفيض نسبة الضرائب المفروضة عليهم وشراء ولاء القوات المسلحة.[58]قد يبدو هذا الإنفاق أكثر من المستحق لكنه على العكس من ذلك.

وفي ظل وجود رغبة لدى النخب الحاكمة للبقاء في السلطة والاستمرار في الحكم فإن هذا يدفعها لاستخدام صلاحيتها المالية الناتجة عن الريع النفطي لبناء دعمها السياسي من خلال عنصرين هما: توزيع الامتيازات والمزايا عن طريق زيادة المنتفعين من النظام السياسي، والإنفاق العام ومن ناحية أخرى فرض ضرائب اقل على المواطنين،[59]لذلك دائما ما يربط البعض بين الريع وتوليد الأنظمة الاستبدادية تقودها نخب حاكمة ترى في الثروة الريعية ملكية إقطاعية موروثة لا يستطيع سواها التحكم فيها.[60]

هذا داخليا أما خارجيا فسلوك هذه النخب الناتج عن خوفها من خسارة الحكم وسعيها لاحتكار السلطة يدفعها إلى الدخول في تحالفات خارجية، جعلت منها نخب محلية مدعومة من قوى أجنبية[61] بقاؤها في سدة الحكم مرهون بحماية مصالح هذه القوى.

وكون أن ما في الدولة الريعية يجعل من فئة قليلة مالكة للثروة النفطية متفردة ومستقلة عن المجتمع هذا الوضع ينشئ حالة من التسيد بين النخب الحاكمة المالكة للريع وبين المحكومين التابعين.[62]فلا يترددون في إنفاق الريع المسيطر عليه لحماية أنفسهم وإحكام سيطرتهم وتعزيز سلطتهم وبالمختصر تصبح حياة المواطنون متوقفة على إراداته،[63] فبنية هذه الدولة تخلق مواطنين خاضعين و متجاوبين مع سياسات النظم السياسية في ظل إبقاء النخب الحاكمة على نسب منخفضة من الضرائب، لأن المواطنين يدعمون الأنظمة التي تقدم

لهم مزايا تفوق ما تأخذ منهم من الضرائب،[64] ورغم أن هذا التوزيع للثروة غير عادل إلا أن هذا لا يؤثر في سلوكهم من أجل تغيير النظام السياسي بل إنهم يدخلون في حالة تنافس مع البقية من أجل الحصول على منافع أكبر فتصبح الدولة العربية الريعية محل لصراع المصالح.[65] بل أكثر من ذلك يصبحون اقتصاديا وبالتالي سياسيا مجرد أتباع يسعون لإقتناص المنافع أثناء إعادة تدوير الريوع النفطية ويُختزل دور الأنظمة السياسية في إيجاد موازنات سنوية لتوزيع الإيرادات النفطية وإعادة تدويرها في شكل إنفاق موسع.[66]

وهنا يكمن الانحراف الخطير في تكوين الدولة، حيث أن الأساس الوظيفي لكل من المواطنين والنخب الحاكمة أصبح محل تشكيك، لأن النخب الحاكمة تخلت عن دورها السياسي أو على الأقل بلورته ليتماشى مع رغبتها في مُصادرة الريع والاستحواذ عليه، في ظل غياب قيود مؤسساتية فعالة تحدد من مغالاة هذه النخب في السيطرة على الثروة النفطية التي هي ملك للشعب، أما المواطنون فتجاوبوا مع السياسات النخبوية وانخرطوا في عمليات التخصيص السلطوي للريع النفطي، بل إنهم هم من أعطوا لتلك العملية نوع من الشرعية لتستمر وهو ما يفسر الوضع المتأزم للدولة العربية.

**الخاتمة:**

من خلال ما تمت دراسته في المحاور السابقة نستنتج أن الريع لا يمكن اعتباره سلعة اقتصادية حدود تأثيرها لا يتجاوز المجال الاقتصادي، وإنما هو عامل اقتصادي له تأثيرات تصل إلى حد إدارة شؤون الدولة، خاصة في الدول العربية ذات الأنظمة السياسية التي تسيطر فيها نخب معينة على كافة مقاليد هاته الأنظمة، وتعرف كيف تستثمر في هذا العامل بما يحقق أكبر قدر من المكاسب لها، دون أن يعني ذلك حتمية نظرية لتأثير الاقتصاد على السياسة، بل على العكس من ذلك لطالما كانت السلطة مصدرا للثروة على امتداد تاريخ الدول العربية، فما حدث بعد ظهور الريع النفطي أن مكاسب السلطة تعاظمت بشكل زاد من مخاوف النخب الحاكمة العربية من أي فرصة للتغيير، لذلك كخلاصة لهذه الدراسة نستنتج ما يلي:

-أن الريع أعاد تشكيل نموذج الدولة التقليدية على كافة الأصعدة وهو ما يعرف بنموذج الدولة الريعية، دون أن يعني أنه كان الفاعل المستقل في معادلة الاقتصاد والسياسة، لأن الريع لا يؤثر على الحياة السياسية إلا عندما تستثمر النخب الحاكمة فيه وتتوفر لها الظروف الداعمة من بيئتها العامة.

-وعليه الريع يصبح عامل سلبي في إدارة شؤون الدولة عندما يُصادر من نخب معينة تنفي وجود أي قواعد وأسس سياسية تُؤطر استغلال هذا المورد، وحين تنجح العائلات المالكة في مأسسة نفسها بدلا السلطة.

-إن التركيز على النخبة الحاكمة يقدم نتائج عميقة في دراسة التفاعلات السياسية القائمة في الدول العربية ذات النزعة الريعية، من خلال الإجابات التي تمنحها تلك النتائج حول التساؤلات المرتبطة بعملية تحويل مدخلات البيئة العامة للنظام السياسي إلى قرارات فعلية.

-تشابه النخب الحاكمة العربية ضمن حدود الدولة الريعية من حيث الممارسات السياسية توصلنا إلى نتيجة مفادها أن الاستثمار في الريع النفطي محدد مهم لاستمرارها في السلطة.

**التهميش:**

[1]- نصر محمد عارف، ابستومولوجيا السياسة المقارنة: النموذج المعرفي ـ النظرية ـ المنهج، ط1 (بيروت:مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2002)، ص ص260.261.

[2]-علي الدين هلال، نيفين مسعد، النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغيير،د ط (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010)،ص89.

[3]-محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي: المناهج، المفاهيم، الاقتراب، الأدوات، د ط (الجزائر:د د ن 1997)، ص ص131.132.

[4]- المرجع نفسه، ص142.

[5]-صالح جواد الكاظم، علي غالب الغاني، الأنظمة السياسية، ط1 (بغداد: مطبعة دار الحكمة، 1991)، ص ص6.7.

[6]- ثامر كمال محمد الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة، ط 1 (الأردن: دار مجدي لاوي للنشر والتوزيع، 2004)، ص ص56.57.

[7]- عادل ثابت، النظم السياسية: دراسة للنماذج الرئيسية الحديثة ونظم الحكم في البلدان العربية وللنظام السياسي الإسلامي، ط1 (الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2007)، ص ص148-149.

[8]- شلبي، ص142.

[9]- ثابت، ص 152.

[10]-عادل فتحي ثابت عبد الحافظ، النظرية السياسية المعاصرة: دراسة في النماذج والنظريات التي قدمت لفهم وتحليل عالم السياسة، د ط (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2007/2006)، ص ص 217-218.

[11]- ثابت، ص ص 151-152.

[12]- ثابت عبد الحافظ، ص219.

[13]-كمال المنوفي، أصول النظم السياسية المقارنة، ط 1 (الكويت: شركة الريان للنشر والتوزيع، 1987)، ص 40.

[14]- محمد عز العرب، الدولة الريعية، د ط (مصر: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، 2010)، ص9.

[15]- كنعان حمة غريب عبد الله،" أثر الاقتصاد الريعي على النظام السياسي"، مجلة جامعة التنمية البشرية، المجلد 03، العدد 03، (2017)، ص598.

[16]- المرجع نفسه، ص599.

[17]- ديفيد ريكاردو، مبادئ الاقتصاد السياسي، ترجمة:يحي العريض، حسام الدين خور، ط 1 (دمشق: دار الفرقد، 2015)، ص ص 51-52.

[18]- سعد محمود الكواز، عبد الرزاق عزيز حسين، "الدولة الريعية والاقتصاد الريعي بين إشكالية المفهوم وتنوع الخصائص"، المجلة الأكاديمية لجامعة نيروز، المجلد 07، العدد02، (2018)، ص ص61.62.

[19]- غسان سلامة وآخرون، الأمة والدولة والاندماج في الوطن العربي،ج 1، ط 1 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1989)، ص ص 280-281.

[20]- طالب حسين، "دولة الريع النفطي وبناء ديمقراطية العراق أنموذجا"، مجلة دراسات دولية، العدد 63، (د س ن)، ص ص179- 180.

[21]- قيصران هناء،"تأثير الاقتصاد الريعي على التحول الديمقراطي، دراسة حالة: دول الخليج"، مجلة العلوم السياسية والقانون، مجلد01، العدد 05، (2017)، ص 372.

[22]- غريب عبد الله، ص ص600-.601.

[23]- قيصران، ص373.

[24]- غريب عبد الله، ص ص605-606.

[25]- طالب حسين، ص ص 171- 172.

[26]- مايكل إل. روس، نقمة النفط: كيف تشكل الثروة النفطية تنمية الأمم، ترجمة: محمد هيثم نشواني، ط 1 (قطر: منتدى العلاقات العربية الدولية، 2014)، ص 146.

[27]- صامويل هانتجتون، الموجة الثالثة:التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، ترجمة: عبد الوهاب علوب، ط 1 (الكويت: دار سعاد الصباح، 1993)، ص ص 128-129.

[28]- صالح ياسر حسين، النظام الريعي وبناء الديمقراطية: الثنائية المستحيلة حالة العراق، (العراق: مؤسسة فريد ريش إيبرت، 2013)، ص5.

[29]- عزمي بشارة، في المسألة العربية مقدمة لبيان ديمقراطي عربي، ط 3 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2014)، ص 101.

[30]- سلامة وآخرون، ص ص 283-284.

[31]- عز العرب، ص12.

[32]- محمد عارف، ص ص 208-209.

[33]– حيدر علي حسين، دورين بنيامين هرمز، "أنواع النخب في مجتمع الولايات المتحدة الأمريكية: دراسة حالة"، مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد 13، العدد 03، (2015)، ص ص 85.84.

[34]– المنوفي، ص 80.

[35]– طه حميد حسن العنكبي، نرجس حسين زاير العقابي. أصول البحث العلمي في العلوم السياسية، ط 1 (الجزائر: منشورات الاختلاف، 2015)، ص 77.

[36]– أمينة علاق،" نخبة أم نخب: قراءة في المفهوم، الأدوار والإشكاليات"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 28، (2017)، ص 174.

[37]– عبد الإله بلقزيز، في الإصلاح السياسي والديمقراطية، ط 1 (بيروت: الشركة العالمية للكتاب، 2007)، ص ص 75–76.

[38]– أشواق عباس، أزمة بناء الدولة العربية المعاصرة: مقاربة نقدية لمفهوم الإصلاح وإشكالية التكامل العقلاني، ط 1 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2015)، ص 42.

[39]– عبد الإله بلقزيز، الدولة والسلطة والشرعية، ط 1 (بيروت: منتدى المعارف، 2013)، ص 74–75.

[40]– محمد عابد الجابري، في نقد الحاجة إلى الإصلاح، ط 2 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2014)، ص ص 189–190.

[41]– بلقزيز، في الإصلاح السياسي والديمقراطية، ص 46.

[42]– علاق، ص 175.

[43]– أسامة الغزالي حرب، الأحزاب السياسية في العالم الثالث، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1987)، ص 43.

[44]– علاق، ص 176.

[45]– سلامة وآخرون، ص 341.

[46]– بوتومورو، الصفوة والمجتمع: دراسة في علم الاجتماع السياسي، ترجمة: محمد الجوهري، د ط (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1988)، ص26.

[47]– محمد علي محمود، سعد السعيدي، "تطبيقات نظرية النخبة ونظرية الدومينو في بلدان الربيع العربي"، مجلة الكوفة، العدد 17، (د س ن)، ص ص 349 – 350.

[48]– برهان غليون،" الولادة الجديدة للعالم العربي"، مجلة دراسات فلسطينية، المجلد 08، العدد 86، (2011)، ص 9.

[49]– أسامة عبد الرحمن، البيروقراطية النفطية ومعضلة التنمية: مدخل إلى دراسة إدارة التنمية في دول الجزيرة العربية المنتجة للنفط، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1982)، ص 48.

[50]- ياسر حسن، ص 2.

[51]- عزمي بشارة، المجتمع المدني: دراسة نقدية، ط 7 (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013)، ص 328.

[52]- ياسر حسن، ص3.

[53]-طالب حسين، ص190.

[54]- المرجع نفسه، ص 234.

[55]- المرجع نفسه، ص 182.

[56]- إل روس، ص 18.

[57]- ياسر حسن، ص 124.

[58]-إل روس، ص 114.

[59]-المرجع نفسه، ص 121.

[60]- جورج قرم، "الاقتصاد السياسي للانتقال الديمقراطي في الحالة العربية"، مجلة المستقبل العربي، العدد 426، (2014)، ص 11.

[61]- غريب عبد الله، ص 609.

[62]- المرجع نفسه، ص 607.[62]

[63]- شايب الذراع يمينة، "التحول الديمقراطي في الجزائر (الواقع والأفاق)، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 8، 2012، ص 80.

[64]- إل روس، ص 120.

[65]- طالب حسين، ص 185.

[66]- ياسر حسن، ص 124.